السياسة الصحية الاسرائلية وتداعياتها في الأراضي الفلسطينية في ظل جائحة كورونا.

The Israeli health policy and its repercussions in the Palestinian territories in light of the Corona pandemic.

هشام بخوش
جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس ، الجزائر h.bekhouche@univ-soukahras.dz

ملخص
السياسة التي يمارسها الإحتلال الإسرائيلي على القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية ساهمت في في إعاقة المدنيين في كل المجالات وخاصة في المجال الصحي، فهذا الاخير مسؤول مدنيا وجزائيا عن تدهور القطاع الصحي في غزة من خلال العديد من الممارسات القمعية واللاأخلقية والعدوانية والمتمثلة في الحصار المفروض على الفلسطينين ، و الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في جميع أجزاء الضفة الغربية، إضافة إلى جدار الفصل العنصري، وانعكاسه على الوضع الصحي للفلسطينيين، مما ادى إلى اصابة عدد كبير من المتطوعين والمسعفين ، بل أن الإحتلال الإسرائيلي تمادى إلى درجة الانتهاكات ضد الطواقم الطبية ، والوسائل المادية مثل سيارات الإسعاف وكل هذه السياسات تتسبب بأضرار كبيرة للقطاع الصحي وللمرضى الفلسطينيين.
الكلمات المفتاحية : السياسة الصحية، الأراضي الفلسطينية، فيروس كورونا، الإحتلال الإسرائيلي.

Abstract
The policy practiced by the Israeli occupation on the health sector in the Palestinian territories has contributed to impeding civilians in all fields, especially in the health field. The latter is criminally and criminally responsible for the deterioration of the health sector in Gaza through many repressive, immoral and aggressive practices represented in the blockade imposed on the Palestinians, And the Israeli military checkpoints spread in all parts of the West Bank, in addition to the Apartheid Wall, and its impact on the health status of the Palestinians, which led to the injury of a large number of volunteers and paramedics, and the Israeli occupation even went so far as to violate medical personnel and material means such as ambulances. All of these policies cause great harm to the health sector and to Palestinian patients.

Keywords; Health Policy, Palestinian Territories, Coronavirus, Israeli Occupation.

مقدمة :

يمارس الإحتلال الإسرائيلي سياسة صحية صعبة ضد الفلسطينين خاصة في ظل الظروف الحالية المتعلقة بفيروس كورونا ، وذلك من خلال إعاقة وعرقلة إجراءات دخول المواد الصيدلانية من الأردن إلى فلسطين، بالتنسيق مع الأمم المتحدة ، وكذا منع مغادرة المرضى ، مما ادى إلى ترك أثر بالغ الى ارتفاع عدد الوفيات خصوصا فئة الأطفال والنساء، **واليوم** توفر إسرائيل لمواطينها اللقاحات ، وتتجاهل واجباتها كقوة احتلال بالنسبة للفلسطينين ، وتقوم بالتمييز العنصري ضد هذا الشعب ، وتحرمه من حقه بالصحة،و تحاول أن تعفي نفسها من واجباتها كقوة احتلال،وترمي بالمسؤولية كاملة على الحكومة الفلسطينية.

تعتبر المسؤولية الدولية من أهم موضوعات القانون الدولي، وعلى ضوء التطور الذي حدث في العلاقات الدولية والثورة العلمية كان لزاما على المجتمع الدولي وضع قواعد تحكم سلوك كل دولة تجاه الدول الأخرى، وتبين هذه القواعد مفهوم المسؤولية الدولية بشقيها المدني والجنائي وكذلك الشروط اللازمة لقيامها والآثار المترتبة عليها.

إنّ ما قامت به دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية يعتبر جريمة من جرائم ضد الإنسانية بكافة أنواعه وهذا بمنع وصول كل ما هو متعلق بالمواد الصحية للفلسطينين ، على اعتبار أن اتفاقية جنيف الرابعة، تحمل الدولة المحتلة، مسؤولية تطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض في الأراضي التي تحتلها، بسبب أن الفلسطينيون حرية في عقد اتفاقيات، أو شراء لقاحات فيروس كورونا، بل يتوجب عليهم الحصول على موافقات إسرائيلية لإدخالها.

تكمن اهمية هذه الدراسة في تحديد السياسة المتبعة من قبل دولة الاحتلال في حماية الفلسطينين من وباء كورونا ، وكيف قام الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداء على الفلسطينين في ظل الظروف الحالية المتعلقة بالأزمة الصحية،وكيف يستفيد الفلسطينين من اللقاح،ومن خلال هذه الاهمية يمكن طرح اشكالية تتعلق ب هل عامل الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين نفس المعاملة الإسرائيليين في ظل الظروف الاستثنائية باعتبارها ظروف طارئة انسانية ؟ وهل هناك تعاون فلسطيني إسرائيلي لمواجهة كورونا؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نتبع في الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض النصوص المتعلقة بالموضوع.

سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية في مجال الصحة وفي ظل الظروف الحالية المتعلقة بوباء كورونا، ثم التطرق إلى تأثير السياسات الإسرائيلية على القطاع الصحي الفلسطيني،خاصة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية على المنشآت والأفراد والطواقم الطبية،ثم التطرق إلى أثر الحصار الإسرائيلي على القطاع الصحي الفلسطيني،ثم التطرق إلى لقاحات كورونا، بالنسبة للفلسطينيون بإعتبارها رهينة لدولة الإحتلال خاصة أن الفلسطينيون لا يمتلكون حرية في عقد اتفاقيات،أو شراء لقاحات فيروس كورونا،بل يتوجب عليهم الحصول على موافقات إسرائيلية لإدخالها.

المطلب الاول : سياسة الإحتلال الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين بخصوص مكافحة فيروس كورونا.

أصبح انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء قطاع غزة مصدراً رئيسياً للقلق لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين،على اعتبار انه قد يشكل تهديداً كارثياً من الناحية الإنسانية ومن الناحية الأمنية،فمن الناحية الإنسانية،الوضع الاقتصادي في غزة ضعيف والقطاع يعاني من مستويات عالية من الفقر، ونسبة بطالة تزيد عن 50 في المائة، ومساعدات خارجية محدودة في ظل علاقة عدائية بين إسرائيل و حماس، اما من الناحية الامنية فتخشى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من أن يؤدي تدهور خطير في غزة إلى قيام أعمال عنف عبر الحدود، تشمل إطلاق صواريخ وتنظيم مسيرات حاشدة ضد الحاجز الأمني.[1]

الفرع الاول : انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في ظل جائحة كورونا.

تعددت اعتداءات الإسرائيليين في الضفة وغزة واختلفت وتعددت، ولم يشفع فيروس كورونا الذي فرض حالة طوارئ في فلسطين من وقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق قطاع غزة والضفة الغربية، بل بقيت عمليات إطلاق النار واستهداف القطاع و بدت صورة الانتهاكات الإسرائيلية أكثر خطورة في الضفة الغربية مع عمليات الاقتحام اليومية التي تنفذها قوات الاحتلال للمدن والقرى. [2]

لم تتوقف الاعتداء في الضفة فقط بل كل القطاع، والقدس، وكلها تشكل انتهاكات خطيرة ممنهجة تصل إلى حد الجرائم ضد الانسانية، والتي تقوم على على ركيزتين:

الأولي مقاومة ورفض أية مظاهر سيادية وطنية فلسطينية في القدس المحتلة، ومحاربتها بكل الوسائل الممكنة .
الثانية : محاول فرض واقع جديد في القدس من خلال الاخلال بالتوازن الديمغرافي .

والملاحظ ان الإحتلال الإسرائيلي قد مارس على الفلسطينيين العديد من الممارسات التي تعبر عن انتهاكات خطيرة لمجمل القواعد والقوانين الدولية، سواءا القانون الدولي الجنائي او القانون الدولي الإنساني،ومن بين هذه الانتهاكات:

أولا: الاعتقالات.

---

[1] - مايكل هيرتسوغ, غيث العمري،فيروس كورونا على الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية (الجزء الثاني): قطاع غزة،تحليل السياسات،المرصد السياسي 3311،تاريخ الدخول إلى الموقع 2021/04/06 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/fyrws-kwrwna-ly-alsaht-alasrayylyt-alflstynyt-aljz-althany-qta-ghzt تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07

[2] - إيمان أحمد، انتهاكات إسرائيل.. ثغرة في جدار صد كورونا عن الفلسطينيين، تاريخ الدخول إلى الموقع 2021/04/06 منشور على الدليل الإلكترونيhttps://al-ain.com/article/israeli-palestinian-corona . تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07

وكانت الاعتقالات مخالفة تماما للقوانين المعمول بها دوليا، وتمثلت في القيام بالعديد من الإجراءات التي من شأنها فرض على المواطنين الحجر المنزلي وعدم التواصل مع شخصيات ورموز وطنية، والقبض على الكثير من الشخصيات وإساءة معاملتهم.

وبسبب الاعتقالات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين ، اتبعوا المحاكمة عن بعد عبر تقنية "السكايب"، بسب فيروس كورونا كإجراء وقائي ولكن هذه الاجراءات الوقائية فيها صعوبة كبيرة في التواصل بين الأسير وطاقم الدفاع، ومن الصعب جدا التواصل بين المحامي والمتهم وشرح الجلسة ومجرياتها كاملة للأسير، بالإضافة على ان الجلسات تفتقد للسرية والحصانة بين المحامي وموكله.[1]

وفي هذا المجال صدر تقرير عن جامعة الدول العربية، عام 2020 تضمن أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى خلال العام الجاري، وأكد ذات التقرير أن الاحتلال الإسرائيلي ضاعف في الإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى، وتجاهل توصيات المنظمات الدولية بالإفراج عنهم خوفا من تفشي فيروس "كورونا"، في ظل اكتظاظ السجون، واستمرار الاعتقال الإداري دون لائحة اتهام.[2]

ثانيا: مصادرة المواد الغذائية .

كان الاحتلال الإسرائيلي لمواجهة الفلسطينين يقوم بملاحقة النشطاء والمتطوعين وحتى المؤسسات التي وقفت وراء تقديم مساعدات ومعونات إغاثية لعائلات فقيرة جدا، والاعتداء على العديد من المتطوعين بالضرب والاعتقال ومصادرة تلك المعونات، دون الاخذ بعين الاعتبار فيروس كورونا،وما يسببه من ضرر خاصة بالنسبة للاطفال ولم لهم حاجة ماسة للمواد الإغاثة. [3]

ثالثاً: تدنيس أماكن العبادة وانتهاكها.

لم يكتفى الاحتلال الإسرائيلي بمواجهة الفلسطينين ماديا في حياتهم الخاصة من خلال الاعتقالات ومصادرة المود الغذائية وإنما عمد إلى غلق المسجد الأقصى، ومنع المصلين من دخوله، بل تم انتهاكه بشتى الطرق من خلال منع الحراس من خدمة المسجد وبساتينه ، وبالمقابل سهلت لليهود ممارسة طقوسهم في الكنائس،[4] والتحرك بحرية في مناطق سكناهم على خلاف السياسة التي اتبعتها ضد الفلسطينيين من تقييد للحركة، على اعتبار انه حق من حقوق التنقل الذي نصت عليه كافة المواثيق الدولية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،[5] بل الأكثر من ذلك فرضت الغرامات المالية الباهظة عليهم، والتي تراوحت ما بين 500 شيكل إلى 5000 شيكل.

لقد تدخل الاحتلال الاسرائيلي لغلق المسجد الاقصى وانتهاكه والاعتداء عليه بحجة الحماية من فيروس كورونا ولكن بالمقابل تركت الكنائس لليهود ، فل لا يجود فيروس كورونا عند اليهود؟ وبتاريخ 2020/3/20 أغلقت سلطات الاحتلال أبواب الأقصى ومنعت الدخول إليه والى القدس القديمة، قبل موعد صلاة الجمعة بساعة، تحت ذريعة الوقاية من فيروس كورونا، وأدى صلاة الجمعة حسب تقديرات دائرة الأوقاف 500 مصل فقط.

لم يتوقف الاحتلال الإسرائيلي بمواجهة الفلسطينيين فقط بل عمد إلى الاعتداء على المصليين بالقنابل الصوتية والضرب والدفع على أبواب الأقصى،وتحرير مخالفات مالية لمصلين لأدائهم الصلوات على أبواب الأقصى من الخارج ولشبان خلال سيرهم داخل أحياء المدينة بحجة "عدم الالتزام بإجراءات الوقاية من كورونا ،واقتحمت المنازل زمنها منزل رئيس مجلس الأوقاف الإسلامية الشيخ عبد العظيم سلهب وحررت له مخالفة قيمتها 5 آلاف شيكل، بحجة "عدم الالتزام بقرارات الشرطة بإدخال مصلين أكثر من العدد المسموح به الى الأقصى.[6]

رابعا: عزل الفلسطينيين من خلال عزل المدن بكاملها .

---

[1] - مفتاح، انتهاكات الاحتلال في ظل جائحة كورونا، المبادة الفلسطينية لتعميق مي والديموقراطي، 09 نيسان 2020 ، ص 02 منشور على الدليل الإلكتروني http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Reports/2020/miftah/Jerusalem_Situation_Covid19.pdf تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/047/07

[2] - إسرائيل تصعد الاعتقالات رغم "كورونا".. 3300 حالة اعتقال منذ وصول الجائحة إلى فلسطين، 18 - ديسمبر – 2020، القدس العربي، منشور على الدليل الإلكتروني https://www.alquds.co.uk/%D8%A5%D8%B3%D8%B1% A7-3300 /. تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07

[3] - مفتاح، انتهاكات الاحتلال في ظل جائحة كورونا، المبادة الفلسطينية لتعميق مي والديموقراطي، 09 نيسان 2020 ، ص 02 منشور على الدليل الإلكتروني http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Reports/2020/miftah/Jerusalem_Situation_Covid19.pdf

[4] - مفتاح، انتهاكات الاحتلال في ظل جائحة كورونا، المبادة الفلسطينية لتعميق مي والديموقراطي، مرجع سابق ، 04 .

[5] - خالد هالل شعبان مراد محمد، حرية التنقل وقيودها في ضوء المواثيق الدولية، جملة الدراسات القانونية و السياسية – العدد 06جوان 2017، ص 41.

[6] - مفتاح، انتهاكات الاحتلال في ظل جائحة كورونا، المبادة الفلسطينية لتعميق مي والديموقراطي، مرجع سابق، ص 04.

متحججا الاحتلال الاسرائيلي بمكافحتها فيروس كورونا، عزل البلدة القديمة عن محيطها ولم يسمح للمواطنين بالدخول في حين سمح للمستوطنين اليهود من قاطني البؤر الاستيطانية داخل أسوار المدينة المقدسة أو من خارجها بالتجوال الحر، هذه السياسة الحقت بالفلسطينيين ضررا كبير بالصحة والمحلات التجارية، مما سبب معاناة اقتصادية.[1]

خامساً: التوسع العمراني والاستيطان لليهود .

ليس الإستيطان وليد اليوم وليس استيطاناً بالمعنى السكاني، وإنما هو استيطان قائم على أساس إحلالي، إذ أقامت إسرائيل مناطق صناعية وأعطتها امتيازات كبيرة، وتطورت بدرجة كبيرة جدا في السنوات الأخيرة،[2] وقد استغل الاحتلال الاسرائيلي فيروس كورونا،ونفذ مشاريعه اللاقانونية المتمثلة الاستيطان في القدس وسائر أراضي دولة فلسطين المحتلة، ليصبح بذلك أمر واقع على الأرض.[3]

سادساً: إعاقة عمل المراكز الصحية.

في هذا المجال كان هناك تمييز بين الفلسطينيين وبين اليهود فيما هو متعلق بمكافحة الوباء، فقد اتهج الاحتلال سياسة التمييز العنصري بحق الفلسطينيين في مكافحة الفيروس[4] داخل تجمعاته السكانية والاستيطانية خاصة في القدس، وتعمد في ذلك في تمكينهم من اللقاح وتأخير افتتاح مركز لاجراء الفحوص للكشف عن هذا الفيروس وهو ما سبب تزايد في عدد المرضى، ويكون بذلك الاحتلال الاسرائيلي قد حرم الكثير من الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة الاسرائيلية، بذريعة إقامتهم خارج حدود بلدية الاحتلال المصطنعة في القدس.

سابعا : سوء معاملة العمال الفلسطينيين.

تتجلى سوء المعاملة في عدم معالجة المرضى بفيروس كورونا ومحاولة نشر المرض بشكل علني في الأراضي الفلسطينية .

ثامنا : اقتلاع المواطنين من أراضيهم ومساكنهم

لم يتوقف الاحتلال الاسرائيلي عن ممارساته غير القانونية حتى في ظل الأزمة الصحية كورونا فعمد على مصادرة أراض ومساكن وخيام يقطنها مواطنون فلسطينيون ويستخدم بعضها كعيادات طوارئ لتلبية احتياجات السكان، بل مداهمة السكنات ومصادرة ما بها من مواد غذائية وغيرها من احتياجاتهم اليومية سواءا كانت مأكولات او مواد كهربائية .[5]

الفرع الثاني : التزامات إسرائيل تجاه الضفة الغربية.

أكد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مايكل لينك أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحماس عليهم تحمّل مسؤولياتهم القانونية الدولية عبر ضمان توفير الحق في الحصول على الرعاية الصحية في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، خلال الأوقات العصيبة التي يمر بها العالم في التعامل مع جائحة فيروس كورونا.

وفي هذا الصدد أكد المقرر الخاص أنه من الخطأ نشر التوعية المتعلقة بفيروس كورونا التي تم اصدارها من قبل وزارة الصحة الإسرائيلية باللغة العبرية دون اللغة العربية، وأضاف ان المسؤولية تقع على الجميع إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحماس، الملزمين بحماية المواطنين من خطر الوباء عن طريق الرعاية الصحية باعتبارها حق من الحقوق المقررة دوليا.

وفي هذا المجال نوه ان إسرائيل "تقوم بانتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحق الحصول على الرعاية الصحية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، من خلال تقييد الحرية والحركة وكل ذلك يؤدي بالضرورة إلى تفاقم

---

[1] - فيروس كورونا: إسرائيل تغلق بلدة بني براك لليهود المتشددين بعد تفشي الوباء بين سكانها، 3 أبريل 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52153798

[2] - د. خليل التفكجي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.واقع وإشكاليات، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/4/07 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.aljazeera.net/2004/10/03

[3] - مفتاح، انتهاكات الاحتلال في ظل جائحة كورونا، المبادة الفلسطينية لتعميق مي والديمقراطي، مرجع سابق، ص 05.

[4] - حلمي موسى، إسرائيل».. انفجار «فيروس» العنصرية، 26 مارس 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الإلكتروني ttps://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%C2%AB%D8%

[5] - مفتاح، انتهاكات الاحتلال في ظل جائحة كورونا، المبادة الفلسطينية لتعميق مي والديمقراطي، مرجع سابق، ص 05 وما بعدها.

الاوضاع وتدهور متسارع إذ أصبحت الأعراض أكثر شدة، قائلا إن أي تأخير في وصول المرضى للمستشفيات قد يكون مميتا.[1]

ومن بين الالتزامات الواجبة على دولة الاحتلال:

أولا : الالتزامات المقررة بموجب الاتفاقيات الدولية .

بموجب "اتفاقية جنيف الرابعة فإن الإحتلال الإسرائيلي ملزم بضمان الإمدادات الطبية، واستخدامها في مكافحة انتشار الأوبئة، وحماية المواطنين من تنقل الأمراض المعدية كما هو الشأن بالنسبة لفيروس كورونا، اما من جانب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنه من واجب الإحتلال الإسرائيلي توفير اللقاحات بدون تمييز للفلسطينيين الذين يعيشون تحت سيطرتها، وبذلك وجدب توزيع اللقاح بالمساواة بين الجميع دون ان يحرم منها شخص على اخر، اى يجب أن يحصل كل فرد في الأراضي نفسها على اللقاح بشكل عادل، بغض النظر عن أصله العرقي.

إن اتفاقية جنيف الرابعة تلزم إسرائيل، بتزويد السكان الفلسطينيين بالإمدادات الطبية،والقيام بكافة الإجراءات القانونية المتعلقة بالوقاية من الفيروس وانتقال الأمراض المعدية والمتنقلة، ويزداد هذا الالتزام بموجب القانون الدولي العرفي المنصوص عليه في المادة 43 من قرارات لاهاي لعام 1907 لضمان النظام العام والسلامة للسكان تحت الاحتلال.[2]

يمكن القول ان القانون الدولى أقر العديد من الالتزامات في هذا الجانب المتعلق بالحق في الصحة وتوفير الخدمات الصحية وكل متطلبات الحياة من تدفئة ومواد غذائية ومساكن امنة وبيئة نظيفة صحية ضمن المعايير العالمية وكل ذلك حددته اتفاقية جنيف الرابعة في الواد 55 – 56 – 57، والأكثر من ذلك وجب على دولة الاحتلال قبول الإغاثة لفائدة المدنيين وتوفير كل التسهيلات والمساعدات الإنسانية الدولية المقدمة من قبل الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، لذلك وجب على دولة الاحتلال تغير سياستها تجاه الفلسطينيين التي جاءت معاكسة تماما لما تم ذكره، بمنع المساعدات والمواد الغذائية من الوصول إلى الضفة الغربية او القدس المحتلة وحتى المواد الصحية ومواد البناء.[3]

أن اهم الالتزامات المقرر بموجب القانون الدولي هو السماح للأطباء الالتحاق بمكان عملهم لمساعدة المرضى على تجاوز الوباء،وفي حالة عدم القيام بهذا العمل وعدم توفير المعدات الطبية والأدوية فإن القطاع سيكون امام كارثة صحية،وهو الشيء الذي اكده المقرر مايكل لينك المقرر الخاص المتعلق بحقوق الإنسان،الذي أكد ان القطاع الصحي متدهور حتى قبل وجود الوباء،واعتبر جيمى ماكغولدريك منسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية أن وجود فيروس كورونا في فلسطين قد يكون مخيف للغاية .[4]

ثانيا: الالتزام بتلبية احتياجات المرضى في إطار مواجهة خطر تفشي فيروس كورونا المستجد في قطاع غزة.

يعاني النظام الصحي الفلسطيني من نقص حاد في المعدات والأدوية والخبرات ،وهو الشيء الذي من شأنه التقليل من عمل الأطباء، لذلك من الواجب على السلطات الإسرائيلية القيام بالتزاماتها القانونية والأخلاقية ودعم النظام الصحي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية،من أجل مكافحة الفيروس وتوفير العلاج وإزالة القيود المفروضة على حركة البضائع وأي معوقات أخرى على النشاط التجاري والاقتصادي التي تتعارض مع الصحة العامة، لذلك وجب المساعدة والقيام بتقديم إمدادات ثابتة من الكهرباء والوقود حتى تتمكن المستشفيات بشكل خاص والسكان بشكل عام من الحفاظ على النظافة العامة والشخصية.

وفي هذا المجل دعت المنظمات الدولية اسرائيل الوفاء بواجباتها ومسؤولياتها لمساعدة النظام الصحي الفلسطيني والفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك:

- التأكد من توفير المعدات واللوازم الطبية المناسبة إلى أقصى حد ممكن.
- اعطاء ضمانات في السماح بالوصول الآمن والعاجل إلى قطاع غزة والضفة الغربية للطواقم الطبية والعاملين في المجال الإنساني والأدوية والمعدات الطبية وغيرها من اللوازم الضرورية للحفاظ على البنية التحتية الصحية المدنية مثل المستشفيات والعيادات. وكذلك السماح بتنقل المرضى الذين يحتاجون لعلاج عاجل.
- رفع الحصار المفروض على قطاع غزة لتمكين نظامه الصحي من العمل بالشكل الأنسب لمواجهة وباء فيروس كورونا المستجد.

---

[1] - فيروس كورونا: خبير أممي يقول إن على إسرائيل "واجب قانوني" لضمان حصول الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على الخدمات الصحية الأساسية، أخبار الأمم المتحدة، 19 مارس 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051642

[2] - إسرائيل: وفّروا اللقاحات للفلسطينيين تحت الاحتلال، أكثر من 4.5 مليون في الضفة الغربية وغزة مستثنون من حملة التلقيح، 09 جانفى 2021، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.hrw.org/ar/news/2021/01/17/377595

[3] - هنادي صلاح، التزامات الاحتلال الاسرائيلي تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل انتشار فايروس كورونا بموجب القانون الدولي، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني حشد، مارس/اذار 2020، ص 04.

[4] - هنادي صلاح،مرجع سابق، ص 05.

- العمل والتعاون الوثيق على مستوى إقليمي من أجل سلامة الجميع.[1]

المطلب الثاني : حدود ونطاق التعاون الفلسطيني الاسرائيلي لمواجهة فيروس كورونا.

اتفاقيات أوسلو لا تلغي التزامات إسرائيل بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن جهة اخرى تؤكد ان تتحمل السلطات الفلسطينية مسؤوليات تجاه السكان في أجزاء الأرض المحتلة حيث تدير السلطات الفلسطينية شؤونها،وبسبب محدودية امكانيات السلطة الفلسطينية تحتفظ السلطات الإسرائيلية بالجزء الأكبر من ذلك، لذلك وجب ان يكون هناك تعاون بين الطرفين، الاسرائيلي والفلسطيني، من اجل الموطن بالدرجة الاولى ولحامية من الأوبئة والامراض الفتاكة الخطيرة كما هو الشأن لفيروس كورونا.[2]

الفرع الاول : عقبات في وجه التعاون الفلسطيني الاسرائيلي لمواجهة فيروس كورونا.

بمجرد ظهور الفيروس وانتشاره في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، حصل تعاون بينهما لأجل تنسيق المواجهة وكيفية التعامل مع الأزمة، ولكن سرعان ما يعود التوتر من جديد لعدة أسباب ومنها رفض الفلسطينيين الاستيطان والتوسع، ومن جهة اخرى حولت السلطات الفلسطينية اتخاذ بعض الإجراءات حتى وان كانت بسيطة للحد من انشار الفيروس بسبب عودة الفلسطينيين العاملين بالأراضي الإسرائيلية وهو حاملين للفيروس على اعتبار ان نسبة الوباء مرتفعة بإسرائيل.

لقد حاول الطرفان الاتفاق على التعاون في المجال الصحي بالتنسيق وبتدريبات طبية مشتركة لمواجهة الفيروس، ولكن هذا التنسيق يواجه عقبات، من اهمها :

- اعتبار السلطة الفلسطينية محاربة ومكافحة تفشي فيروس كورونا هي الاحتلال ومستوطناته وحواجزه وكل إجراءاته ، وليس الفيروس في حد ذاته، وهذا يشكل عائقا دون توفير معدات طبية او لقاح أو دواء .
- السلطة الفلسطينية تؤكد حسب قولها انها تحاول الحد من الفيروس ولكن الاحتلال الإسرائيلي يقوم بإفشال جهودنا لحماية أبناء شعبنا ووقف تفشي الوباء.
- "استمرار تنقل العمّال، بتسهيلات إسرائيلية، بين المدن والقرى الفلسطينية وأماكن عملهم، يشكّل ضربة لكل جهودنا التي اتخذناها بشكل مبكر لوقف انتشار المرض. ونرى في السماح للعمّال بالتنقل محاولة لحماية الاقتصاد الإسرائيلي على حساب أرواح العمّال.[3]

الفرع الثاني: إستراتيجية صحيّة موحّدة لمواجهة جائحة كورونا" بالضفة والقطاع .

من اجل مواجهة الفيروس وجب أن تكون هناك استراتيجية موحدة بين الاطراف المعنية، الاسرائلية والفلسطينية في العديد من المجالات الصحية وهذا لوقف الحد من انتشار الوباء والحفاظ على صحة الأشخاص خاصة في ظل عدم وجود دواء.

أولا : معالجة المعطيات الصحية بين الطرفين للأشخاص المصابين بالفيروس.

أكدت منظمة الصحة العالمية أنه لأجل الصحة العامة وفي ظل الشفافية واحترام الكرامة الإنسانية يمكن معالجة المعطيات والبيانات الصحية وتناقلها بين مختلف الهيئات المعنية،وكذا تبادل الأراء بين مختلف الدول فيما هو متعلق بالمرضى المصابين بمرض كوفيد-19 وهذا لمعرفة طبيعة الجنات المتعلقة بكل شخص ، خاصة الذين أثبتوا مناعة ضد هذا الفيروس،على اعتبار ان مختلف التقنيات المعتمدة في مكافحة فيروس كورونا من قبل الدول تعتمد أساسا على قاعدة بيانات بيومترية ان صح القول أسماءهم ومناطق إقامتهم وأماكن عملهم حتى يسهل رصد حركاتهم وحالتهم الصحية ، وهذا من اجل تداولها بين مختلف الجهات الصحية المعنية للبحث عن علاج او لقاح مناسب للفيروس ، ولكن الإشكال يكمن دائما انه بالرغم من أهمية الإجراءات في الحد من انتشار الفيروس فإن معالجة وتحليل هذه البيانات الشخصية وغيرها من شأنه تعريض الخصوصية الفردية للتهديد والانتهاك، نظرا لأن هذه البيانات التي يقتصر الولوج إليها على أجهزة الدولة فقط ولكنها معرضة للاختراق من قبل الأشخاص أيضا، مما يسهل إمكانية انتهاك الحياة الخاصة للأفراد، وبالتالي المساس بأهم حق من الحقوق الإنسانية المنصوص عليها في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية للدول.[4]

لذلك يمكن القول الحد من انتشار فيروس كورونا هو تبادل الخبرات والمعلومات الطبية بين مختلف الجهات المعنية دون المساس بالخصوصية والبيانات الشخصية ، او بالموافقة الصريحة للمريض للدخول إلى كافة المعلومات المتعلقة به واستنباط الأدلة العلمية التي تساعد على شفاء المرضى او على الأقل التقليل من حدة الأعراض المصاحبة لهذا الوباء .

---

[1] - بيان صحفي مشترك حول التزامات إسرائيل تجاه الضفة الغربية وغزة في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، 07 افريل 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.hrw.org/ar/news/2020/04/07/340443

[2] - إسرائيل: وفّروا اللقاحات للفلسطينيين تحت الاحتلال، أكثر من 4.5 مليون في الضفة الغربية وغزة مستثنون من حملة التلقيح، 09 جانفى 2021، منشور على الدليل الإلكتروني https://www.hrw.org/ar/news/2021/01/17/377595

[3] - عقبات في وجه التعاون الفلسطيني الاسرائيلي لمواجهة فيروس كورونا المستجد،02 افريل 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الالكتروني https://www.swissinfo.ch/ara/afp /45662524

[4] - السهيلي محمد الهادي ، دون سنة ، تطورات الذكاء الاصطناعي ومقتضيات حماية الحقوق والحريات الأساسية، منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة ، إدارة الشؤون القانونية بمنظمة الايسيسكو ، الرباط ، المغرب ،ص22.

وفي هذا المجال العديد من دول العالم لجأت إلى الحصول على الحصول على البيانات الشخصية من خلال المواقع الجغرافية الخاصة بالمصابين وتتبع مجملهم لمعرفة الإختلاط وتحديد بدقة الإصابات الجديدة ، أو عن طريق الهواتف الذكية، للعثور على كل الأشخاص الذين كانوا على اتصال مع المريض، لفترة تتجاوز الربع ساعة وعلى مسافة تقل عن مترين خلال الأيام الخمس التي سبقت ظهور أعراض المرض .[1]

ثانيا: معايير التعاون في مجال الصحة .

تناول المعايير البدائل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف بين الطرفين والتي تتمثل في المصلحة الفلسطينية العامة التي تفرضها الحاجة إلى صياغة إستراتيجيّة صحيّة موحدة، والعمل الخارجي والتنسيق مع المؤسسات والمنظمات الدولية المختصة، لذلك وجب توافر بدائل سياسية تتمثل في :

البديل الأول: خطّة صحيّة مشتركة:

تقوم فكرة هذا البديل على تأسيس تعاون بين الضفة والقطاع في إطار خطة عمل مشتركة لوزارة الصحة، والبناء على التعاون القائم بين بعض الدوائر، وهو بديل يبدو أكثر واقعية، ولا يشترط بالضرورة إنهاء الانقسام، الذي يفترض أن يكون الخطوة الأولى والطارئة لمعالجة غياب خطّة صحيّة موحدة؛ لكونه أساس المشكلة.

البديل الثاني: المجلس الصحي الفلسطيني الأعلى.

والمتمثل في فكرة دعم جهود مكافحة وباء كورونا عبر تفعيل "المجلس الصحي الفلسطيني الأعلى" الذي تشكّل بمرسوم رئاسي رقم (8) لسنة 2015، ويتبع منظمة التحرير، ومرجعيته المالية والإدارية للصندوق القومي الفلسطيني، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.[2]

خاتمة :

بظهور فيروس كورونا وتسارع التطورات المرتبطة به ، ومع ارتفاع عدد الضحايا، بدأت تتضح خطورة المرض، وانتاب العالم القلق والخوف من توسع انتشار الوباء، ثم الشك في المعلومات المتعلقة به ، كل ذلك كان سبب لاتخاذ إجراءات صارمة للحد من انتشار الفيروس ، وكان من بينها الولوج إلى المعلومات الخاصة للمرضى ، ومعاينتها ، والاتصال بهم عبر بياناتهم الخاصة، واتخاذ في بعض الحالات اجراءات قصرية ضد من يتسبب في تفشي الوباء، ولكن بسبب النزاع الموجود بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي وجدت صعوبة في احتواء الوباء والحد من انتشاره .

فمن جهة يؤكد الطرف الاسرائيلي يحترم معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تنطبق في جميع الأوقات واتزم بما جاء في "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صادقت عليه إسرائيل عام 1991 وانضمت إليه دولة فلسطين عام 2014، الدول باتخاذ الخطوات اللازمة لـ "الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها، ومن جهة اخرى دعت وزارة خارجية السلطة الفلسطينية المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لتوفير كافة الاجواء المتعلقة بمكافحة الوباء بما فيها توفير اللقاحات للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، قائلة إن جهود السلطة الفلسطينية لشراء اللقاح لا تعفي إسرائيل من مسؤولياتها بموجب قانون الاحتلال.

يمكن القول من خلال هذه المداخلة ان النتائج المتوصل إليها تتمثل في :

- نظام الرعاية الصحية في غزة يتهاوى إلى درجة الخطورة بسبب معاملات الاحتلال الاسرائيلي..
- اسرائيل تقوم بانتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحق الحصول على الرعاية الصحية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال.
- لم يتمّ تبنّي أيّ خطة مشتركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة لمكافحة الوباء، وأُديرت الأزمة بشكل منفصل.
- لم تلتزم اسرائيل بتلقيح الفلسطينيين الذين يعيشون في نفس الأراضي المحتلة الواقعة تحت حكمها العسكري.

أما بالنسبة للتوصيات فتتعلق ب:

- حث المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن الدولي بالضغط على الإحتلال الإسرائيلي للسماح للفسطينيين بالحصول على الرعاية الصحية المثلي دون تمييز مع اليهود .
- حث المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن الدولي بالضغط على الإحتلال الإسرائيلي لتوفير المعدات الطبية والمواد الصيدلانية.
- تمكين الفلسطينيين من اللقاح بصفة استثنائية بسبب الحصار المفروض عليهم .

المراجع :

أولا: الكتب .

(هنادي صلاح)، التزامات الاحتلال الاسرائيلي تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل انتشار فايروس كورونا بموجب القانون الدولي، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني حشد، مارس/اذار 2020.

[1] - الراوي طه ، 2020، كيف تعزز التكنولوجيا الرقابة الصحية ضد الأمراض؟ ، https://www.noonpost.com/content/36540

[2] - نحو إستراتيجية صحيّة موحّدة لمواجهة "جائحة كورونا" بالضفة والقطاع، ورقة مقدمة ضمن إنتاج أعضاء "منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي،تاريخ الدخول إلى الموقع 2021/04/07 ، منشور على الدليل الإلكتروني https://www.masarat.ps/article/5449/%

(السهيلي محمد الهادي) ، دون سنة ، تطورات الذكاء الاصطناعي ومقتضيات حماية الحقوق والحريات الأساسية، منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة ، إدارة الشؤون القانونية بمنظمة الايسيسكو ، الرباط ، المغرب .

ثانيا: المفقالات.

(خالد هلال شعبان مراد محمد)، حرية التنقل وقيودها في ضوء المواثيق الدولية، جملة الدراسات القانونية و السياسية – العدد 06 جوان 2017.

ثالثا : مواقع الأنترنت .

- إيمان أحمد، انتهاكات إسرائيل.. ثغرة في جدار صد كورونا عن الفلسطينيين، تاريخ الدخول إلى الموقع 2021/04/06 ، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الإلكتروني-https://al-ain.com/article/israeli palestinian-corona.

- الراوي طه ، 2020، كيف تعزز التكنولوجيا الرقابة الصحية ضد الأمراض؟ ، https://www.noonpost.com/content/36540

- بيان صحفي مشترك حول التزامات إسرائيل تجاه الضفة الغربية وغزة في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، 07 افريل 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.hrw.org/ar/news/2020/04/07/340443

- إسرائيل تصعد الاعتقالات رغم "كورونا".. 3300 حالة اعتقال منذ وصول الجائحة إلى فلسطين، 18 - ديسمبر – 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07، القدس العربي، منشور على الدليل الإلكتروني https://www.alquds.co.uk/%D8%A5%D8%B3%D8%B1% A7-3300

- إسرائيل: وفِّروا اللقاحات للفلسطينيين تحت الاحتلال، أكثر من 4.5 مليون في الضفة الغربية وغزة مستثنون من حملة التلقيح، 09 جانفى 2021، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.hrw.org/ar/news/2021/01/17/377595

- حلمي موسى، إسرائيل».. انفجار «فيروس» العنصرية، 26 مارس 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الإلكتروني ttps://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%82/%C2%AB%D8%

- خليل التفكجي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.واقع وإشكاليات، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/4/07 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.aljazeera.net/2004/10/03

- مايكل هيرتسوغ, غيث العمري،فيروس كورونا على الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية (الجزء الثاني): قطاع غزة،تحليل السياسات،المرصد السياسي 3311،تاريخ الدخول إلى الموقع 2021/04/06 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/fyrws-kwrwna-ly-alsaht-alasrayylyt-alflstynyt-aljz-althany-qta-ghzt .

- مفتاح، انتهاكات الاحتلال في ظل جائحة كورونا، المبادة الفلسطينية لتعميق مي والديموقراطي، 09 نيسان 2020 ، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/047/07، منشور على الدليل الإلكتروني http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Reports/2020/miftah/Jerusalem_Situation_Covid19.pdf

- عقبات في وجه التعاون الفلسطيني الاسرائيلي لمواجهة فيروس كورونا المستجد،02 افريل 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الالكتروني https://www.swissinfo.ch/ara/afp /45662524

- فيروس كورونا: إسرائيل تغلق بلدة بني براك لليهود المتشددين بعد تفشي الوباء بين سكانها، 3 أبريل 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 منشور على الدليل الإلكتروني https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52153798

- فيروس كورونا: خبير أممي يقول إن على إسرائيل "واجب قانوني" لضمان حصول الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على الخدمات الصحية الأساسية، أخبار الأمم المتحدة، 19 مارس 2020، تم زيارة الموقع بتاريخ 2021/04/07 https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051642

- نحو إستراتيجية صحيّة موحّدة لمواجهة "جائحة كورونا" بالضفة والقطاع، ورقة مقدمة ضمن إنتاج أعضاء "منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي،تاريخ الدخول إلى الموقع 2021/04/07 ، منشور على الدليل الإلكتروني https://www.masarat.ps/article/5449/%